١٩٨٥/٨٠ - الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

اذ يشير الى الاعلان بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٩/٢٩ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ ،

واذ يساوره القلق العميق ازاء استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والتي تفاقمت بسبب البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية ،

واذ يعترف بما يترتب على الجفاف والتصحر والعوامل البيئية والسكانية من تأثير في الحالة الاقتصادية الحرجة ،

واذ يعرب عن تقديره لجهود المجتمع الدولي - الحكومات ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وعامة الجمهور ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية - ولتبرعاته السخية استجابة لحالة الطوارىء هذه ،

واذ يرحب بجميع مبادرات الأمين العام في هذا الصدد ،

واذ يرحب بعزم رؤساء الدول والحكومات الافريقية وشعوبها على التصدى للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه القارة ومعالجتها بطريقة متماسكة ،

واذ يرحب في هذا السياق بالاعلان والقرارات بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا ، وبشأن الصندوق الخاص للمعونة العاجلة لمواجهة حالات الجفاف والمجاعة في افريقيا ، والتي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والعشرين ، المعقودة بأديس أبابا في الفترة من ١٨ الى ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، والتي كرست أساسا للقضايا الاقتصادية ،

واذ يساوره عميق القلق أيضا لاستمرار الآثار السلبية لسياسة جنوب افريقيا في زعزعة اقتصادات دول الجنوب الافريقي ،

واذ يأخذ في اعتباره أن المسؤولية عن تنمية افريقيا تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات والشعوب الافريقية ،

واذ يؤكد ، مع ذلك ، ضرورة مضي المجتمع الدولي ككل في ايلاء أولوية اهتمامه الى الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وقيامه ، تحقيقا لهذه الغاية ، بمواصلة وزيادة تأييده الملموس في معالجة الاحتياجات المباشرة والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل من أجل انعاش الاقتصادات الافريقية وانمائها المستمر ،

واذ يساوره القلق من أنه على الرغم من الجهود الأخيرة التي تبذلها جماعة البلدان المانحة ، فان الآثار المجتمعة على مدى السنوات الماضية نتيجة ركود جملة المساعدة الانمائية الرسمية ، وارتفاع مستويات خدمة الديون ، وتضاؤل الايرادات من صادرات السلع الأساسية ، دفعت البلدان الافريقية الى المعاناة من تدفق سلبي للموارد المالية ،

١ - يرحب باعتماد برنامج التدابير العاجلة للانعاش الاقتصادى لافريقيا (١٩٨٦-١٩٩٠) من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية والعشرين ؛

٢ - يرحب أيضا بالأولوية العليا التي منحتها الحكومات الافريقية فرادى وجماعات لتحسين الحالة الغذائية الحرجة في القارة ولتعمير قطاع الأغذية والزراعة وتنميته ؛

٣ - يحث بقوة المجتمع الدولي على تكثيف جهوده بقصد زيادة صافي تدفق الموارد الى افريقيا زيادة كبيرة - وبخاصة الموارد ذات الطابع التيسيرى - وعلى التصدى بطريقة شاملة للمشكلة الخطيرة الناجمة عن التدفق السلبي أو غير الكافي للموارد بسبب فداحة أعباء الديون في جملة أمور وتضاؤل حصائل البلدان الافريقية من صادرات السلع الأساسية ؛

٤ - يناشد المجتمع الدولي ، وبخاصة البلدان المانحة ، أن تقدم كل الدعم اللازم للمؤسسات الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية المنخرطة في عملية تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادى وتحقيق الاعتماد الاقتصادى على الذات للبلدان الأعضاء في هذه المؤسسات ؛

٥ - يعترف ، فضلا عن ذلك ، بالحاجة الملحة الى دعم انعاش وتنمية قطاعات الصناعة والمصنوعات والنقل والاتصالات وكذلك تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية والخدمات الصحية وتنمية الموارد البشرية التي تعد حاسمة في أى عملية متواصلة ومتكاملة لتنمية البلدان الافريقية ؛

٦ - يؤكد أن المجتمع الدولي ، مع استمراره في التصدى لحالة الطوارىء في افريقيا ينبغي أن يعطي مزيدا من التركيز على دعم أعمال التنمية في الأجلين المتوسط والطويل التي لا يمكن بدونها ايجاد أية حلول دائمة لحالة الطوارىء هذه ؛

٧ - يقدر ويشجع الجهود التي تبذلها الحكومات الافريقية لضمان فعالية المساعدة الانمائية بالنظر في تنسيق فعال ، وتحقيقا لهذا الغرض ، يؤكد على أهمية قيام منظومة الامم المتحدة بتنسيق المساعدة المقدمة تحت رعايتها تنسيقا وثيقا ؛

٨ - يناشد البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تنظر في الاسهام بسخاء في الصندوق الخاص للمعونة العاجلة لمواجهة حالات الجفاف والمجاعة في افريقيا حتى تستطيع البلدان المنكوبة أن تقاوم هذه الكوارث مقاومة فعالة ؛

٩ - يؤكد الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير دولية متضافرة ترمي الى تخفيف حدة الآثار الاقتصادية المعاكسة على اقتصادات دول الجنوب الافريقي نتيجة للأعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا لزعزعة استقرارها ؛

١٠ - يعترف تماما بمشاكل الديون في افريقيا ، وفي هذا الصدد يحيط علما بالنداء الذى وجهه رؤساء الدول والحكومات الافريقية والذى يدعو الى عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لافريقيا على سبيل الاستعجال ؛

١١ - يحيط علما مع الاهتمام بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذى طلب فيه المؤتمر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في أقرب وقت ممكن للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ؛

١٢ - يرجو من الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٥٢
٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٥